دراسات أدبية

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية

دورية فصلية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعلّمية

العدد الأول : ماي2008 م/ جمادى الأولى1429 هـ/ الجزائر

- "المرجعية اللغويّة في النظرية التداوليّة"

الدكتور: عبد الحليم بن عيسى
جامعة وهران، الجزائر.

- اللغة العربية ومشكلة المصطلح

الأستاذ: إبراهيم منّاد
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة مستغانم

- اللغة وأسئلة القصّ في ضوء المنهج البنيوي

الدكتور: هشام خالدي
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة المدية

- "الاتّصال اللساني بين البلاغة والتداولية"

الأستاذة: سامية بن يامنة
جامعة مستغانم، الجزائر.

- التناص : إشكالية المصطلح والمفاهيم

االأستاذة محصول سامية
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة المدية

- إبداع النص الأدبي بين الوعي واللاوعي

الأستاذ: عبد الحليم ريوقي
جامعة البليدة.

- قصيدة النثر بين الواقع والمأمول
-قراءة في المصطلح -

الأستاذة : فتيحة بن يحي
المركز الجامعي يحي فارس بالمدية

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دورية بحثية متخصصة في الدراسات الأدبية

العدد (01)- ماي 2008

محتويات

الافتتاحية	رئيس التحرير	
■ المرجعية اللغوية في النظرية التداولية	د. عبد الحليم بن عيسى جامعة وهران، الجزائر.	09
■ اللغة العربية ومشكلة المصطلح	أ. إبراهيم مناد قسم اللغة العربية وآدابها جامعة مستغانم	23
■ اللغة وأسئلة القص في ضوء المنهج البنيوي	د. هشام خالدي قسم اللغة العربية وآدابها جامعة المدية	39
■ الاتصال اللساني بين البلاغة والتداولية	أ. سامية بن يامنة جامعة مستغانم، الجزائر.	47
■ التناص: إشكالية المصطلح والمفاهيم	أ. محصول سامية قسم اللغة العربية وآدابها جامعة المدية	65
■ إبداع النص الأدبي بين الوعي واللاوعي	أ. عبد الحليم ريوقي جامعة البليدة	93
■ قصيدة النثر بين الواقع والمأمول - قراءة في المصطلح -	أ. فتيحة بن يحي المركز الجامعي يحي فارس بالمدية	121

وهذا ما وضّحه "سيرل Searle" الذي يقول: «إن كنّا نعني أنّ المتكلّمين يحيلون، فإنّ التعبيرات لا تحيل أكثر من أنّ هؤلاء المتكلّمين يصدرون وعودا أو أوامر»[25]. فالإحالة عمل أو إنجاز يقتضيه التعبير اللغوي.

وقد بيّن "أوستين Austin" أنّه حينما يتلفّظ المتكلم بجملة "نعم إنّي أقبل هذه المرأة زوجتي الشرعية" فـ «نحن في حال إنجاز شيء ما، وبعبارة أوضح في حال إنشاء الزواج أكثر مما نحن في حال الإخبار بالشيء»[26]. ومنه يتّضح أنّ الدلالة في الرؤية التداولية مرهونة بـ"الإنجاز" وفق الملابسات الملائمة لذلك. قد نمثّل ذلك بـ"المراهنة" التي تعني في دلالتها الوضعية اتّفاق بين شخصين على تحقيق شيء معيّن بتحقق أمر سابق له، لكن في النظرية التداولية طبيعتها لا تقف عند حدّ هذا التصوّر، كما أنّه لا تقف عند حدود النطق بها فقط؛ فـ«قد يجوز لأي شخص أن ينطق بهذه الألفاظ، ولكن بدون أن نتّفق على أنّه قد بلغ فعليا مراده من الرهان، أو على الأقل أنجزه على وجه كامل»[27]. معنى هذا أنّ الفعّالية في النظرية التداولية مرهونة بإنجازية العبارة على الوجه الصحيح والحسن.

وفي هذا الإطار ذكر "أوستين Austin" أنّه علاوة على التلفّظ الذي يحدث بالتأليف هناك كثير من الشروط ينبغي أن يجري فيها اعتبار حسن الكلام وقبوله اعتبارا صحيحا إن أردنا أن يحصل لنا النجاح والتوفيق في تأدية الفعل أحسن أداء، فعن طريق هذه الشروط يتم إنجاز الفعل المطلوب، كالتزويج والرهان والوصية وغيرها.

وتتعلّق هذه الشروط بما يلي:

–يجب أن يحصل تواضع واتفاق على نهج مطّرد متعارف عليه، يكون له بعض الآثار المتواطئ عليها بحيث يتضمن هذا الطريق التلفّظ ببعض العبارات من لدن بعض الناس في بعض الملابسات.

– في كل حالة مفترضة يجب أن يكون الأشخاص المعنيون والملابسات المخصوصة على وفق المناسبة حتى نستطيع أن نتمسّك بذلك النهج المحتكم إليه.

– يجب أن ينتقد المشاركون النهج على وجه صحيح ومضبوط.

– كما يجب أن ينتقدوه أيضا على وجه كامل وتام معا.

– يجب أن يكون الشخص المشارك في هذا النهج المسطري (المحتكم إليه) هو من له في الواقع تلك الإحساسات والأفكار (التزويج له من يقوم به، تعديل الدستور به سلطته...)، وأن يكون للمشاركين القصد والنية في أن يتبعوا هم أنفسهم ذلك السلوك.

- أن يلزم المشاركون أنفسهم واقعيا بما ينتج عن السلوك من عواقب ونتائج(28).

وانطلاقا من هذه الشروط فكل تتحقق إنجازية العبارة اللغوية في المقام المعين، وأي خطأ في شرط منها كانت عبارتنا الإنجازية غير مطابقة لمقتضى الحال الذي يستدعيها.

وإذا ما تأملنا أكثر هذه الشروط فإننا نلاحظ أن "الإنجازية للإحالة التداولية" تضبطها ضوابط متكاملة؛ منها ما يرتبط بتأليف الكلام؛ أي بنظمه وهي الشروط الأربعة الأولى، ومنها ما يتعلق بالمشاركين في الفعل الكلامي، وتشمل الشرطين الباقيين.

فنظم الكلام يقتضي مجموعة من الضوابط حتى نضمن تحقيق هذه "الإنجازية" في الفعل الكلامي، وترتد في أساسها إلى أمرين أساسيين:

الأول: خاص بانتقاء الوحدات المعجمية ذات العلاقة المباشرة بالحدث الذي نريد التعبير عنه.

الثاني: ضرورة التلاؤم بين الملفوظ والحدث المعبر عنه، وهو ما يلاحظ في الحوار السابق، ولنتصور مثلا لو أن المخاطب (ب) في الجواب قد قال "أنا نائم" فإننا سندرك أن هذا المنطوق غير ملائم للاستفهام المطروح من لدن المتكلم (أ). فلكي نتمكن من توظيف الجملة لا بد أن تكون "مميزة"؛ أي متلائمة مع ما قيل، وهذا التمييز هو الذي سيؤمن ما أسماه "مارتان Martin" في كتابه "من أجل منطق للمعنى" بـ"الترابط النصي"(29).

أما الشروط المتعلقة بالمشاركين (المتكلم والمتلقي) فإنها تقتضي منا لكي يحقق الفعل الكلامي إنجازيته ضرورة صدق النية وإخلاص العزيمة من أجل الخروج بالفعل من حيز التعبير إلى حيز التنفيذ.

خاتمة:

لعلنا نكون قد لاحظنا من خلال المطارحة العلمية التي عقدناها أولا حول "التداولية" أن ميدانها هو "الاستعمال اللغوي"، ومنه ظهرت طبيعة المرجعية اللغوية في هذا الحقل، والتي لا تقف عند حدود العلاقة بين الشيء والعلامة التي تدل عليه، وهذا ما ركزت عليه اللسانيات التقليدية؛ بل تتعلق أكثر بمقام توظيفها.

ثم اتضح لنا ثانيا انطلاقا من التشريح العلمي لطبيعة الإحالة في التعبير التداولي ومكوناته أنها إنجازية في أساسها، بل إن النجاح في النظرية التداولية يرتبط بهذه الإنجازية. ويجب أن نشير ههنا إلى أن اطراد النجاح التداولي للعبارة المتلفظ بها يبقى

مرهونا –كما لاحظنا مع "أوستين Austin"– بشروط متكاملة، وأي خرق لها يعطّل هذه الإنجازية.

الهوامش:

(1)التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، سورية دار الحوار، ط/1، 2007، ص17.

(2)المدارس اللسانية المعاصرة، د. نعمان بوقرة، القاهرة، مكتبة الآداب، 2004، ص165. وعلم النص مدخل متداخل الاختصاصات، فان ديك، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة مؤسسة المختار، 2001، ص114.

(3)نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، طالب سيد هاشم الطبطبائي، الكويت مطبوعات جامعة الكويت، 1994، ص [illegible].

(4)تحليل الخطاب، ج. براون وج. يول، ترجمة محمد لطفي الزليطني ومنير التريكي، السعودية جامعة الملك سعود، 1997، ص342.

(5)السابق، ص342.

(6)فقد صرّح "ماكس بلاك Max blak" أنّه يجب أن تتخلّى بهذا المصطلح بإطار السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، علي آيت أوشان، الدار البيضاء دار الثقافة (د. ت)، ص57.

(7)الملفوظية، جان سيرفوني، ترجمة: قاسم المقداد، دمشق اتحاد الكتاب العرب، 1998، ص109.

(8)المدارس اللسانية المعاصرة، د. نعمان بوقرة، ص166.

(9)المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينيكو، ترجمة: سعيد علوش، ص8.

(10)السابق، ص8.

(11)التداولية وتحليل الخطاب الأدبي، راضية خفيف، مجلّة الموقف الأدبي، دمشق اتحاد الكتاب العرب، العدد 399، تموز 2004، ص56.

(12)بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، ص24–25.

(13)التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، ص18.

(14)المدارس اللسانية المعاصرة، نعمان بوقرة، ص165.

(15)النص والسياق، ص263.

(16)التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص19.

(17)عندما يكون الكلام هو الفعل، جيل بلان، ترجمة جورج كتورة، مجلة العرب والفكر العالمي، مركز الإنماء القومي، العدد السادس، 1989، ص37.

(18)التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ص29.

(19)النص والسياق، فان ديك، ص263.

(20)الخطاب الشرعي وطرق استثماره، إدريس حمادي، بيروت المركز الثقافي العربي، ط1/1994، ص164.

(21)النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ص292.

(22)عندما يكون الكلام هو الفعل، جيل بلان، ترجمة جورج كتورة، مجلة العرب والفكر العالمي، العدد الخامس، 1989، ص41.

(23)النص الأدبي بين الترجمة والتعريب، د .حبيب مونسي، الجزائر دار الغرب للنشر والتوزيع، 2005، ص56.

(24)تحليل الخطاب، ج .براون وج .يول، ترجمة: محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، السعودية جامعة الملك سعود، 1997، ص36.

(25)السابق، ص36.

(26)نظرية أفعال الكلام العامة -كيف ننجز الأشياء بالكلام- ترجمة عبد القادر قينيني، ص26.

(27)السابق، ص26.

(28)السابق، ص27-28.

(29)الملفوظية، جان سيرفوني، ترجمة: قاسم المقداد، ص19.

مكتبة البحث:

1ـ المصادر والمراجع:

-بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، مصر، الشركة المصرية العالمية للنشر لوجمان، 1996 .

-تحليل الخطاب، ج .براون وج .يول، ترجمة محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، السعودية جامعة الملك سعود، 1997 .

-التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، بيروت دار الطليعة، ط/1، 2005 .

-التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، سورية دار الحوار، ط/1، 2007 .

-الخطاب الشرعي وطرق استثماره، إدريس حمادي، بيروت المركز الثقافي العربي، ط1/1994 .

-السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، علي آيت أوشان، الدار البيضاء دار الثقافة (د .ت) .

-علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، فان ديك، ترجمة: سعيد حسن بحيرى، القاهرة مؤسسة المختار، 2001.

-المدارس اللسانية المعاصرة، د .نعمان بوقرة، القاهرة مكتبة الآداب، 2004 .

-المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينيكو، ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي (د .ت) .

-الملفوظية، جان سيرفوني، ترجمة: قاسم المقداد، دمشق اتحاد الكتاب العرب، 1998 .

-النص الأدبي بين الترجمة والتعريب، د .حبيب مونسي، الجزائر دار الغرب للنشر والتوزيع، 2005 .

-نظرية أفعال الكلام العامة -كيف ننجز الأشياء بالكلام- ترجمة عبد القادر قينيني، المغرب دار أفريقيا الشرق1991 :

-نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، طالب سيد هاشم الطبطبائي، الكويت مطبوعات جامعة الكويت، 1994 .

2ـ الدوريات:

-التداولية وتحليل الخطاب الأدبي، راضية خفيف، مجلّة الموقف الأدبي، دمشق اتحاد الكتاب العرب، العدد 399، تموز 2004 .

- عندما يكون الكلام هو الفعل، جيل بلان، ترجمة جورج كتورة، مجلة العرب والفكر العالمي، مركز الإنماء القومي، العدد السادس، 1989 .

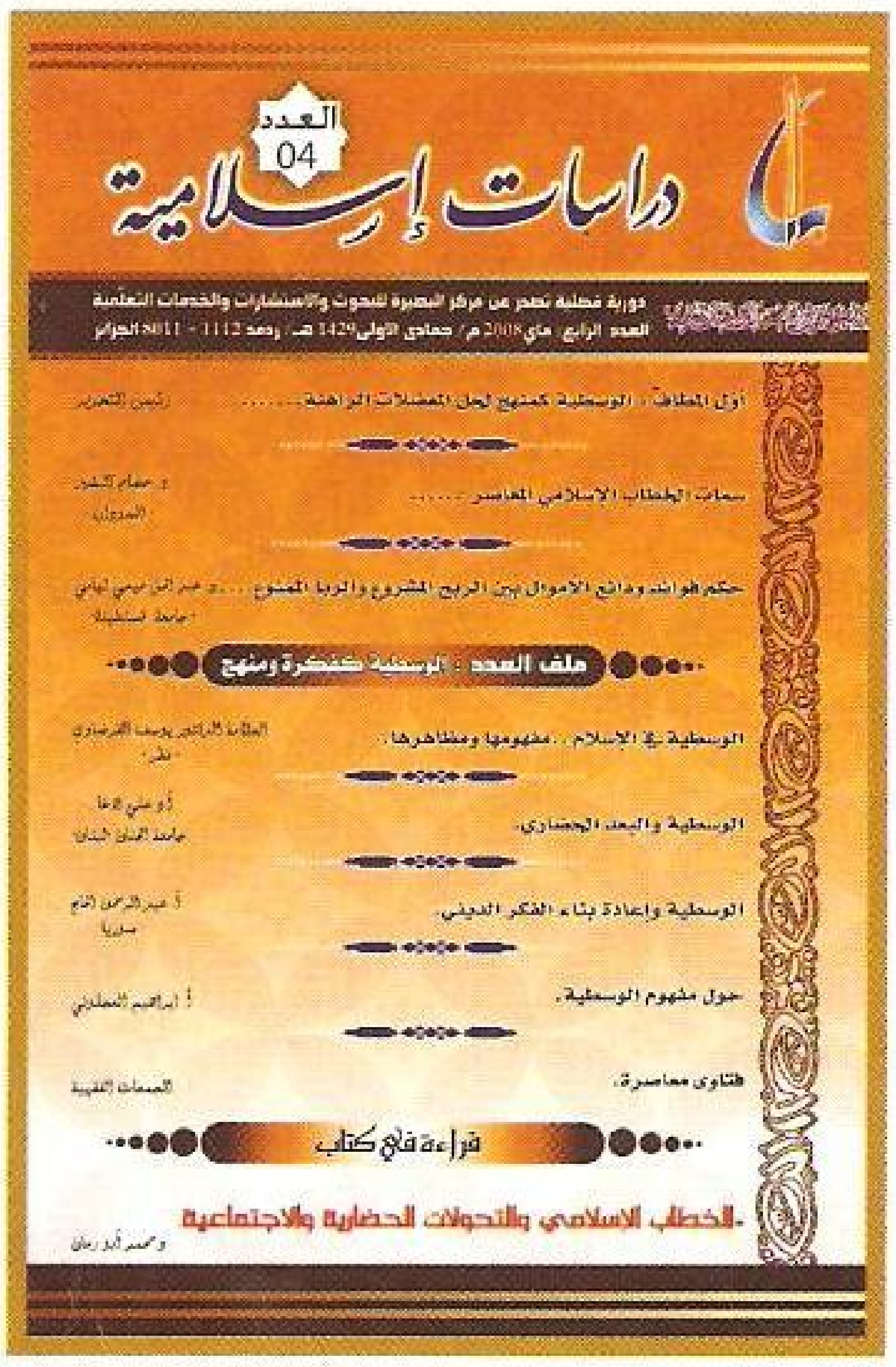

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية

46 تعاونية الرشد القبة القديمة- الجزائر

هاتف: 78 97 28 021 فاكس: 48 36 28 021

www.albasseera.net / Email:markaz_bassira@yahoo.fr

"المرجعية اللغويّة في النظرية التداوليّة"

الدكتور: عبد الحليم بن عيسى
جامعة وهران، الجزائر.

تقديم

تعتبر قضية "المرجعية" في التعبير اللغوي من أهم القضايا التي استقطبت أنظار الباحثين، ومن يطّلع على الإفرازات التي قدّمها الفكر اللساني الحديث حولها يرى أنّه قد تجاذبتها أطروحات مختلفة ومتنوّعة بحسب الرؤية والمنهج، فقُدّمت نظريات عديدة. ولكن ما يلاحظ عليها أنّها ركّزت على معطيات معيّنة، تنوّعت بحسب الطرح ؛ إذ هناك الطرح البنيوي، والطرح التوليدي التحويلي، و"الطرح التداولي" باعتباره اتجاها لغويا معاصرا، يبحث في الاستعمال اللغوي في السياقات المختلفة، ويركّز فيه أصحابه أكثر على علاقة المعنى بالعمل المنجز من القول، تبعا للأغراض والمقاصد التي تتنوّع بحسب المعارف والاعتقادات من جهة، وبحسب متداولي الخطاب من جهة أخرى، فهذه المعرفة هي التي تمكّن من التأويل الصحيح للعبارات اللغوية.

1- التداولية مصطلحا:

"التداولية Pragmatique" مصطلح اقترن بحقل علمي جديد، ولكن له استعمالاته في اللاتينية (Pragmaticus) وفي الإغريقية (Pragmaticos) بمعنى "عملي". وقد ارتبط توظيفه في العصر الحديث في بداية ظهوره بالفلسفة الأمريكية "البراغماتية".

ويقترن بهذا المصطلح في اللغة الفرنسية معنيان أساسيان "محسوس" و"ملائم للحقيقة". أما في اللغة الإنكليزية «فإنّ كلمة "Pragmatic" تدلّ في الغالب على ما له علاقة بالأعمال والوقائع الحقيقية»(1). وكل هذه المفاهيم لها علاقة بما يقتضيه هذا الحقل.

ولكن في اللغة العربية يجب أن نفرّق في المصطلح بين "التداولية"، والذي نقصد به هذا الاتّجاه اللغوي الجديد الذي يعنى بقضايا الاستعمال اللغوي، ويقابله المصطلح الفرنسي "Pragmatique"، و"البراغماتية"، أو ما يُترجم أيضا بـ "الذرائعية" أو "النفعية" أو غيرهما،

كمذهب فلسفي تجريبي عملي؛ تجاوز المذهب العقلاني وطوّر الاتّجاه التجريبي، لا تقوم على معاني عقلية ثابتة أو تصوّرات قبلية، ترتبط بالواقع التجريبي، كما تحاول أن تفسّر الفكرة ليس بمقتضياتها العقلية أو الحسية؛ بل بتتبّع واقتفاء أثر نتائجها "العملية". ويقابلها مصطلح "Pragmatisme"، ومن روادها "وليام جونس وجون ديوي وشيلر" وغيرهم.

ونتيجة لتعدّد المنطلقات واختلافها في الدراسة التداولية حدث نوع من التداخل مع حقول أخرى، أدّى إلى تنوّع التسميات؛ وبالخصوص في ترجمتها إلى اللغة العربية؛ منها:

- مصطلح "البراغماتية"[(2)].
- مصطلح "علم التداول"[(3)].
- مصطلح "علم المقاصد"[(4)].
- مصطلح "المقامية"[(5)].
- مصطلح "السياقيّة"[(6)].
- مصطلح "الإفعاليّة"[(7)].

وغيرها من المصطلحات التي هي في حقيقتها تكرّس الفوضى المصطلحية، ولا تخدم الدرس اللغوي العربي، ومنه ندعو إلى ضرورة الأخذ بالمصطلح المشهور لدى الباحثين في هذا المجال؛ وهو "التداولية".

ويجب أن نشير إلى أنّ هذا المصطلح (التداولية) قد ارتبط باتّجاهين مختلفين:

الأول: يهتم بالجانب الاستعمالي للغة في السياقات المختلفة، فيحاول تجاوز الطرح المتوارث للبنية اللغوية، من أجل الكشف عن الوظيفة الإنجازية للغة.

الثاني: منطلقه فلسفي، يحاول بحث القضايا المعرفية من خلال آثارها العملية.

2- التداولية مفهوما:

تعدّدت مفاهيم التداولية في الدراسات العلمية الحديثة، من أبرزها تعريف "تشارلز موريس Morris" (1938) الذي يقول: «إنّ التداولية جزء من السيميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات، ومستعملي هذه العلامات»[(8)]. وهو تعريف عام يجعل فيه صاحبه "التداولية" جزءاً من السيميائية، كما أنّه لا يحدّد طبيعة العلامة التي تُعالج؛ هل العلامات في الاتّصال الإنساني؟ أم الحيواني؟ أم الآلي؟

وهناك تعريف لساني آخر لـ"ماري دير Marie diller" و"فرانسوا ريكاناتي Francois Récanati"، وهو أنّ «التداولية هي دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية»(9)، وإذا أردنا أن نحلّل هذا القول من أجل الوقوف على المقصود من هذا الحدّ فإنّنا نسجّل النقاط التالية:

-التداولية علم يهتم بدراسة اللغة الإنسانية في الاستعمال.

-تسعى التداولية إلى الكشف عن المقدرة الإنجازية التي تُحققها العبارة اللغوية.

-التداولية بحث في الدلالات التي تفيدها اللغة في الاستعمال.

وكلّ هذه المفاهيم تتجلّى في حدّ "فرانسيس جاك Francis Jaques" الذي يرى أنّ التداولية تتطرّق «إلى اللغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معا»(10).

وهي عند رائدها "أوستين Austin" جزء من علم أعم هو دراسة التعامل اللغوي من حيث هو جزء من التعامل الاجتماعي، وبهذا المفهوم ينتقل باللغة من مستواها اللغوي إلى مستوى آخر؛ هو المستوى الاجتماعي في نطاق التأثير والتأثّر(11).

فالتداولية تدرس الاتّصال اللغوي في إطاره الاجتماعي؛ بالكشف عن الشروط والمعطيات التي تسهم في إنتاج الفعل اللغوي من جهة، كما تبحث في فاعليته وآثاره العملية من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار يقول صلاح فضل: «فالتداولية إذن تعنى بالشروط والقواعد اللازمة الملائمة بين أفعال القول ومقتضيات المواقف الخاصة به؛ أي العلاقة بين النص والسياق»(12).

ومن هذه المفاهيم نلاحظ أنّ "التداولية" تدرس "الاستعمال اللغوي" في الاتّصال اللساني وفق معطيات سياقية واجتماعية معيّنة. لذلك عرّفها بعض العلماء بأنّها «الدراسة التي تعنى باستعمال اللغة، وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية والسياقات المرجعية والمقامية والحدثية والبشرية»(13).

ومن المفيد أن نشير إلى أنّ هذا الموضوع؛ أي الاستعمال اللغوي، قد تجاذبته حقول متنوّعة وفق زوايا مختلفة، ولذلك كان لابدّ للسانيات التداولية أن تفيد من النتائج التي تقرّها هذه العلوم من أجل الوقوف على القوانين الكلية التي تضبط "الإنتاج اللغوي".

وذكر "جون ديبوا J.dubois" أنّنا نجد تحت "التداولية" من حيث هي منهج توجّهات مختلفة؛ ففي البدء كانت تعنى بخصائص استعمال اللغة؛ أي الدوافع النفسية للمتكلّمين، وردود أفعال المستقبلين، والنماذج الاجتماعية للخطاب، وذلك بمراعاة الخصائص التركيبية

الدلالية. ثم تحوّلت فيما بعد مع "أوستين Austin" إلى دراسة أفعال اللغة، إلى أن امتدّت واتّسعت لتشمل نماذج الاستعمال والتلفظ وشروط الصحّة والتحليل الحواري[14].

3- طبيعة التداولية:

الفكرة الأساسية للتداولية هي الطبيعة "الحدثية" أو "الفعلية" أو "الإنجازية" للإنتاج اللغوي، فالقول ليس مجرّد ممارسة فيزيولوجية؛ بل إنّه فضلا عن ذلك سلوك لغوي أو فعل اجتماعي. يقول "فان ديك Van dijk": «وما نعنيه بقولنا إنّنا نفعل شيئا ما متى صغنا عبارة معيّنة هو أنّنا نقوم بإنجاز فعل اجتماعي، كأن نعد وعدا ما أو نطلب وننصح وغير ذلك مما شاع وذاع أنّه يطلق عليه "أفعال الكلام"... ومن الواضح علاوة على ذلك أنّه يوجد بون شاسع بين حال إصدار بعض الأصوات من ناحية أولى، وبين القيام بإنجاز فعل مجتمعي معقّد من ناحية ثانية»[15].

ومنه نلاحظ النقلة النوعية في اللسانيات التداولية التي تجاوزت في دراسة الإنتاج اللغوي البنية الصوتية والنحوية والدلالية إلى البحث في الآثار الاجتماعية والإنجازية للغة، فأصبحت اللغة في ظلّ هذا التحوّل فضاءً للإنجاز والممارسة والفعل، حيث الأمر والنهي والاستفهام، وغيرها مما يمثّل إنجازات لغوية. ومنه فنظرية أفعال اللغة تعدّ دراسة نسقية للعلاقة بين العلامات ومؤوّليها، ويتعلّق الأمر بمعرفة ما يقوم به مستعملو التأويل، وأي فعل ينجزون باستعمالهم لبعض العلامات.

وقد طرح هذه الفكرة "أوستين Austin" في كتابه "كيف ننجز الأشياء بالكلمات How to do thing with words"، وكانت النقطةَ المركزيةَ فيه. ثم طوّرها أكثر العلماء الذين جاؤوا من بعده منهم "سيرل Searle" و"أزوالد ديكرو Oswald Ducrot" و"بروندونر Berrendonner" و"غرايس Grice"، وغيرهم كثير.

وقد بيّن "أوستين Austin" أنّ كل قول يعبّر عن عمل، فأقرّ الطبيعة الإنجازية للعبارات اللغوية. وقد ذكر أنّ حينما ننطق أفعالا معيّنة فإنّنا نقوم بأفعال كلامية، وهي في حقيقتها "أفعال اجتماعية". ومنه فوظيفة اللغة في إطار هذا الطرح لا تقف عند حدود إيصال المعلومات، أو وصف العالم، أو التعبير عن الفكر، كما هو متداول في اللسانيات البنوية، أو اللسانيات التوليدية التحويلية؛ بل هي -كما يذكر "أوستين Austin"- مؤسسة على تحويل الأقوال إلى أفعال لغوية ذات صبغة اجتماعية معيّنة، تتحدّد بالسياق الذي ترد فيه. فحينما يقول مثلا الزوج لزوجته في عقد القران "قبلتك زوجة لي" فإنّه يكون قد أنجز فعلا اجتماعيا، وعقد الزواج مع زوجته.

4- طبيعة المرجعية اللغوية في الخطاب التداولي:

قبل الكشف عن طبيعة المرجعية المعرفية التي تؤطّر الخطاب التداولي نشير إلى أنّ ما يشكّل صلب "التداولية" هو "الواقع الفعّال"، باعتبار أنّ هذا الحقل هو في أساسه تحليل للوقائع الملاحظة؛ إذ ينظر إليها في علاقتها بسياقات وجودها الواقعية[16]. ومنه تظهر التبعية في الوقوف على الإحالة في الفعل اللغوي بين لسان الحال والوقائع الحية الناتجة عن ذلك.

وقد سجّل "أوستين Austin" ههنا أنّنا «لا نتفحّص الكلمات وحسب؛ بل الحقائق التي نتكلّم عليها، وبفضل وعي متّقدٍ بالكلمات نجعل إدراكنا للظواهر أكثر حدّة ونباهة»[17]. لترتبط المرجعيّة من خلال هذا التوضيح بالواقع المحال عليه، قد نوضّح ذلك من خلال قولنا "لقد عدّلوا في الدستور"، حيث سندرك مع الحقل التداولي أنّ آلية تفسير الضمير في هذا الملفوظ وتحديد المرجع فيه يرتبطان بالواقع الخارجي الذي يبيّن لنا أنّه ليس لأحد الحق في تعديل الدستور إلا الهيئة المعنية بذلك، والتي تتحدّد بحسب قوانين كل دولة.

ومن ههنا يظهر الفرق بين الحقلين البنيوي والتداولي؛ إذ «توصف اللسانيات البنيوية بوصف الشكلانية الصورية "الشكلانية والصورية"؛ أي البعد عن "الأحداث الكلامية الحقيقية في الواقع المجسّد"، مما جعل جهازها الواصف مفتقرا إلى التعيين والإحالة؛ لافتقادها للقواعد الإحالية التفسيرية»[18]. ومنه نلاحظ أنّ الإحالة في الخطاب التداولي يؤطّرها الواقع الخارجي الذي يُنتج فيه الملفوظ، فلا قيمة للكلمات في البنية التركيبية إلا من خلال السياق الخارجي الذي يجسّد فعليتها فقيمتها التداولية لا تتعلّق بدلالتها الأولية؛ فهي دلالة تمثيلية؛ بل تتحقّق من ملاقاتها بالواقع الذي يجسّد إنجازيتها.

وما يؤمّن الطابع الإنجازي للفعل اللغوي هي "المرجعية المعرفية" المتداولة في البيئة اللغوية المعيّنة ذات الطابع الواقعي. وقد شكّلت أساس النظرية التداولية، فيها تتحدّد الحمولة المعرفية التي يبتغيها المتكلّم، وعن طريقها يستطيع المتلقّي تحديد أغراض ومقاصد الفعل اللغوي، فالعلامات اللغوية لا تتحدّد وظيفتها إلا من مرجعيتها بكل ما تحمله من أبعاد ومكوّنات. وتتنوّع هذه المرجعية في الطرح التداولي بحسب السياق من جهة، وبحسب المتداولين للخطاب اللغوي من جهة أخرى.

5- مكونات المرجعية التداولية:

قبل بيان مكوّنات "المرجعية" في اللسانيات التداولية نشير إلى أنّ اللسانيات الحديثة قد أشارت إلى "المرجعية" في دراستها اللغوية، ولكن لم تولها العناية الكافية، وذلك -كما

يرى الكثير منهم- لطبيعتها غير اللغوية، ومع ذلك قدّمت رؤى مختلفة حولها. ولما جاءت النظرية التداولية لم تلغ هذه التصوّرات، وإنّما أرادت أن تدقّق أكثر في المعطيات التي أقصيت في اللسانيات البنوية واللسانيات التوليدية التحويلية، نكشف عن ذلك انطلاقا من الحوار التالي الذي قد نتصوّره بين متحدّثين (أ) و(ب) حول حضور ندوة علمية:

1-(أ)-هل ستحضر للندوة غدا؟

2-(ب)-نعم، وسأشارك بمداخلة في موضوع الندوة.

3-(أ)-ولكن لديّ ارتباط ضروري.

4-(ب)-أعدك بأنّني سأوافيك بالمعطيات حولها.

5-(أ)-شكرا على الخدمة.

أهم شيء نركّز عليه من خلال هذا التوضيح هو التأكيد على أنّ هناك مكوّنات تسهم في تأطير العبارات اللغوية المنتجة، تتعلّق في أساسها بالأغراض والمقاصد التي ترتدّ إليها. وفي هذا الإطار يرى روّاد النظرية التداولية أنّ أغراض الأفعال اللغوية ومقاصدها ترتبط في أساسها بالمرجعية التي تتعلّق بها، يقول "فان ديك Van dijk": «وأغراضنا ومقاصدنا من هذه الأفعال، إنّما تتأسّس من ناحية أخرى على مجموعة المعلومات، ومن ضروب المعرفة والاعتقادات»[19]. فالمتكلّم ينتج عباراته اللغوية المتنوّعة ذات المرجعيات المحدّدة سلفا داخل البيئة الاجتماعية المعيّنة، ثم إنّ المتلقّي للقول يؤوّلها ويربطها بالمرجعية التي تتعلّق بها.

وإذا أردنا الآن تحديد مكوّنات "المرجعية اللغوية" في الطرح التداولي فإنّنا نرجعها إلى الأسس التالية:

- الوضع اللغوي الذي تنتمي إليه العبارات اللغوية؛ فكل لغة تكوّنها دلالات لغوية مضبوطة، وهي المكوّنة للمعجم اللغوي للبيئة الاجتماعية المعيّنة. ويجب ههنا أن يشترك المتكلّم والمتلقّي في هذا الوضع.

- الخلفيات التاريخية والاجتماعية والنفسية الخاصة، فلكل لغة معارف خاصة تشكّل مرجعيات معيّنة لا يدركها إلا المنتمي لها، ولها دور كبير في توجيه الإنجاز اللغوي، قد نمثّل لذلك في اللغة العربية بالأمثال التي لا يدرك مقاصدها وأغراضها إلاّ متداولوها. وتستدعي هذه المعارف في النظرية التداولية ضرورة الملاءمة فيها مع السياق الذي تستعمل فيه.

وهذه المعرفة هي التي توضّح الفروقات بين البشر، كما تحدّد كيفيات الاتّصال؛ فلا يكلّم المتكلّم إلا المتلقّي الذي بإمكانه إدراك المرجعية التي يريدها، باعتبار أنّ التداول اللساني درجات، تتحكّم فيه في الأصل هذه المرجعية.

وقد ذكر الشيخ محمد رشيد رضا أنّ المعرفة بالبيئة العربية بوجهيّها المادي والمعنوي لا تكفي في تأمين عمليات الفهم للخطاب اللغوي ما لم تكن مدججة بالعلم بأحوال الناس وطبائعهم والسنن الإلهية في البشر[20]. وهي كلّها معطيات تسهم في تكوين المعرفة اللغوية التي تؤمّن النجاح للخطاب التداولي.

وعن طريق هذه الأعراف المتداولة داخل البيئة الاجتماعية المعيّنة تتحقّق الاستدلالات التي يؤوّل عليها الخطاب التداولي. قد نوضّح ذلك من خلال ملفوظ (4-(ب)) حيث سندرك أنّ (ب) قد علم أنّ محاوره يتعذّر عليه حضور الندوة عن طريق استدلالات ومعلومات تقتضيها العبارة السابقة، لذلك قدّم له ملفوظا مبنيا على هذه المعلومات.

– مناسبات الفعل اللغوي؛ أي خصائص التداول اللساني، والتي تضبطها السياقات التواصلية، لذلك قال "فان ديك Van dijk": «وأخصّ خواص السياقات التواصلية هو أنّ هذه المجموعات تختلف بالنسبة للمتكلّم والمخاطب، وإن كانت تتّفق في بعض النواحي. وتتغيّر صورة معرفة المخاطب أثناء التواصل تبعا لأغراض المتكلّم تغييرا ملحوظا»[21]. وهذا ما فسّره أكثر "أوستين Austin" حينما أعاد النظر في فكرة "الصدق والكذب"؛ إذ قال: «إنّ صدق أو كذب حكم ما لا يتعلّق بدلالة الكلمات وحسب؛ بل بالمناسبات الدقيقة التي تمّ بها الفعل»[22]. ومن هذا الطرح تحاول التداولية تحديد الشروط والقواعد اللازمة الملائمة بين أفعال القول ومقتضيات المواقف الخاصة به.

وقد ذكر "دانيال كلود بيلونجيه Danielle Claude Bélanger" أنّه يتعيّن علينا حين نقترب من الملفوظ التمييز بين الدلالة الخاصة بكل كلمة، حين ننظر فيها شرطي الوضع والاستعمال. وكأنّنا نبحث فيها عن تاريخها الخاص تأثيليا، ومن ثمّ تقدّم لنا الكلمات حقولها الدلالية التي تفتح أمامنا سبل القصد الكامن فيها. ثم إنّ هذا المستوى لا يؤدّي حقّ المعنى منفردا؛ بل علينا أن نتجاوزه إلى القصد الذي أنشأ الكلام في جملته. وهو ضرب من التقمّص يتيح لنا تعيين المقام، والاستبصار بمكوّناته المادية والمعنوية، ما دام معنى الكلام لا يتحقّق أخيرا إلا في سياق يتيح التعالق والتواصل الاجتماعي. وسواء أكان الكلام قولا أم خطئا فإنّ البحث عن المعنى لن يُهمل محاولة إعادة إنشاء الظرف الذي أنتج الكلام؛ بل وحتى الملابسات التي تؤثّر فيه سلبا أو إيجابا[23].

معنى هذا أنّ كلّ إنتاج لغوي يؤطّره "عقد كلامي" معيّن، وهو مكوّن أساسي من مكوّنات الخطاب التداولي، ويتجلّى من خلال المساحة التي تفرض نفسها على كل متداول للخطاب في الموقف المعيّن؛ إذ يحدّد ما يمكن قوله وإنجازه. ففي الحوار السابق حدّدنا الموضوع (الندوة العلمية)، معنى هذا أنّ كلّ أشكال الأقوال التي يمكن أن تلفظ لابدّ أن تكون لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع؛ أي هناك مساحة محدودة تحدّد الأقوال الممكنة، تضبطها المعرفة المتداولة بين المتخاطبين من جهة، والاتّفاقات والعلاقات الاجتماعية من جهة أخرى. فحينما ندخل -مثلا- مقهى فلا بدّ من أن ننتج العبارات اللغوية التي تلائم هذه المساحة؛ أي نطلب شيئا توفّره المقهى، فلا نطلب من النادل أن "يعطينا كتابا"؛ فهذه الجملة ليست صحيحة تداوليا.

فـ"الانسجام" هو المؤطّر الأساسي للفعل الكلامي، ولا يقف عند حدود الكفاءة اللغوية التي طرحها "تشومسكي Chomsky"؛ بل لابدّ من "كفاءة تداولية"، أي معرفة كيفيات توظيف العبارات اللغوية في المواقف الاتّصالية المختلفة.

فإدراك المعنى الذي يقتضيه الفعل اللغوي يتجاوز المعنى المتواضع عليه الذي يقف عند حدود البنية اللسانية، ليبحث في القصد الذي تكشف ملابسات المقام؛ إذ يستدعي استرجاع الظروف التي أنجز على أساسها الكلام.

ومنه نلاحظ أنّ النظرية التداولية مرهونة بآفاق معيّنة، ينبغي تحقيقها حتى نعالج الإشكالات التي تطرح من أجل إنتاج وفهم العبارة اللغوية.

6- الإحالة التداولية إحالة إنجازية

لعلّنا نكون قد أدركنا مما سبق الإحالة في النظرية التداولية إحالة إنجازية تتعلّق أكثر بمقام استعمال اللغة. وقبل توضيح ذلك أكثر نشير إلى أنّ هذا التصوّر يخالف الطرح السابق في الدراسات اللسانية التقليدية، حيث ذكر العلماء أنّ "العلاقة بين الأسماء والمسمّيات هي علاقة إحالة؛ فالأسماء تحيل على المسميات". وهو تصوّر -كما نلاحظ- يقصي مستعمل اللغة، مما جعل اللغويين المعاصرين يعيدون الاعتبار له، ولهذا صرّح "جون ليونز J.Lyons" مؤخّرا، وهو يتحدّث عن طبيعة الإحالة، «أنّ المتكلّم هو الذي يحيل باستعماله لتعبير مناسب؛ أي أنّه يحمّل التعبير وظيفة إحالية عند قيامه بعملية إحالة»[24].

ومنه تظهر الصلة بين التعبير والمتكلّم الذي يحمّل منطوقه الإحالة المطلوبة، والتي تضمن في النظرية التداولية الإنجاز المراد.